الفصل الثامن

آفة العمل الحزبي المستبد

ـ 1 ـ

لا يقصد بهذا البحث الحديث عن نوع معين من الأحزاب سواء كانت وطنية أو قومية أو إسلامية، دينية أو دنيوية (علمانية)، وإنما الحديث عن العمل الجماعي نفسه، بمناهجه وتنظيماته، ومنافعه وأضراره، وإيجابياته وسلبياته، بغض النظر عن أفكاره وهويته وأهدافه، سواء استعمل هذا العمل الجماعي اسم الحزب أو الجمعية أو الجماعة أو الحركة أو الجبهة أو الفرقة أو الطريقة أو غيرها من الأسماء، فكل عمل جماعي فكري هو المقصود ولو كان مذهباً فقهياً أو جماعة صوفية أو حزباً فكرياً خالصاً، أو حزباً اجتماعياً، أو حزباً سياسياً، سواء كان يستهدف السلطة، أو يستهدف العمل الفكري الثقافي، أو العمل الإصلاحي الخيري، أو العمل الصوفي التربوي، أو غيرها.

ويبدو العمل الحزبي اليوم وكأنه من بدع هذا العصر أو إبداعاته، عربياً وإسلامياً وعالمياً، وكأنه معيار وجود الحياة السياسية الحرة، وينظر إليه على أنه أساس بناء المجتمع الحر فكرياً واجتماعياً وسياسياً، ومعيار حرية تعبير المواطنين عن آرائهم، في حرية تشكيل الأحزاب على أساسها، وكأنه يستمد شرعيته من الحرية التي يتمتع بها أي مجتمع، والتي تسمح لعدد معين من أفراده أن يشكلوا تجمعاً منظماً، يكون لهم كياناً فكرياً خاصاً، تحت اسم معين ورئاسة فردية أو جماعية، تنتهي لتعلن عن نفسها حزباً متميزاً عن غيره من الأحزاب.

ـ 2 ـ

القاعدة الأساسية التي يقوم عليها العمل الحزبي وجود أفكار معينة أو مصالح معينة، في ذهن مفكر ما يرغب أن يوسع انتشار أفكاره ومصالحه التي يرى صوابها، فيبحث عمن

يتبعه في الاقتناع بهذه الأفكار والمصالح، وفي دائرة العمل الإسلامي تقوم قاعدة العمل الحزبي الإسلامي علىٰ الاجتهاد الإسلامي الذي يتوصل إليه عالم مسلم باجتهاده الذاتي أو باتباعه لمذهب فقهي وعقدي موروث، يبحث المجتهد عمن يقتنع باجتهاده أو مذهبه، ويقلده في فقهه ويتبعه في عقيدته، أي أن العمل الحزبي يقوم علىٰ أساس اقتناع عدد معين من الناس ببنية معينة من الأفكار، التي إما أن تتشكل بفهم معين للإسلام، موروث أو معاصر، أو تشكل مشروعاً للبناء الجديد أو الإصلاح أو التغيير، وقد يقوم العمل الحزبي علىٰ تآلف وجهات نظر فكرية واجتماعية وسياسية أو بعضٍ منها، أو مصالح مذهبية، بين عدد معين من المفكرين أو المجتهدين أو المؤيدين، فيكون تشكيل الحزب بين هؤلاء الأفراد والأعضاء.

ويوجد من الدول العصرية المستبدة من تسعىٰ إلىٰ تأسيس الأحزاب بنفسها وبالأخص الحزب الحاكم، بعد أن تكون الدولة قد وجدت بالفعل، ويوجد من الدول من تسعىٰ إلىٰ إشاعة الأحزاب التي تؤيد حكمها المستبد وتجعل من وجود الأحزاب إضافة تجميلية لهيكل الدولة السياسي، ولذا يكون العمل الحزبي الذي لا يشارك في السلطة الحاكمة، إما زينة سياسية ويحسب علىٰ المعارضة العلنية، وإما في قائمة الأحزاب المعارضة السرية، إذا لم يوافق علىٰ شروط المستبد في العمل الحزبي المسموح به، وفي كل الأحوال فإن هذا العمل الحزبي يوجد علىٰ أساس التجمع علىٰ أفكار ومصالح معينة يدعو إليها الحزب، ويتجسد في هيكل تنظيمي داخلي، وخطط ومناهج يربي الحزب أعضاءه عليها، وأهداف يسعىٰ إلىٰ تحقيقها ويلزم أعضاءه العمل لها، ولا يرىٰ الصلاح إلَّا من خلالها وبها وبالطرق والوسائل التي يتبناها.

— 3 —

وقد يظن البعض أن هذا العمل الحزبي بدعة جديدة أو إبداعاً لم يعرف في تاريخ المسلمين من قبل، وهناك من يرىٰ أن الأمة العربية والإسلامية قد عرفت الكثير من التنظيمات الجماعية والحزبية في تاريخها، وإن لم تستعمل اسم الحزب صراحة، فقد عرفت التجمعات الفكرية والسياسية في التاريخ الإسلامي علىٰ مسألة من المسائل الاجتهادية، كما وقع يوم التحكيم مع الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأطلق علىٰ بعضها اسم

المحكمة أو المعتزلة أو غيرها من الأسماء[1]، وكان بعد ذلك ثورات كثيرة تعارض سياسة هذا الخليفة أو الأمير أو الوالي في هذا القطر أو ذاك، وكانت كل معارضة تقوم في الأساس علىٰ تشكيل أمة، أي مجموعة من العلماء تدعو إلىٰ الخير وتأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر، فإذا لم تستجب السلطة الحاكمة لدعوتها الفكرية والسياسية فتضطر إلىٰ الخروج العسكري أو الثورة المسلحة طوعاً أو كرهاً، وكل دعوة أو ثورة ربما بدأت بعالم واحد أو أكثر، ثم يلتف حوله أو حولهم دعاة آخرون أو مؤيدون كثيرون، يؤيدون الدعاة في دعوتهم ويشاركونهم في ثورتهم، علىٰ أساس الدعوة إلىٰ الخير أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر.

لقد كانت هذه الدعوات أساس تشكيل القوىٰ العربية والإسلامية المعارضة للظلم بعد تحول الخلافة الراشدة إلىٰ الملكية الوراثية، وكانت قضية العدالة السياسية للمشاركة في الحكم أو انتقال السلطة عن طريق الشورىٰ، والمطالبة في توزيع المال العام بعدالة ومساواة، أساس الحركات الثورية العربية والإسلامية التي قامت في القرنين الأول والثاني للهجرة تقريباً، وبعد عدم نجاحها في تصحيح المسار السياسي، لا بالكلمة ولا بالسيف ولا بالقلب وهو أضعف الإيمان، أغلق باب الاجتهاد السياسي عند المسلمين كرهاً علىٰ الأسر المتغلبة، ولم يعد الاجتهاد السياسي مطلب الحركات الجديدة، فتحولت إلىٰ حركات علمية غير سياسية ولا عسكرية من باب أولىٰ، وقريباً من ذلك بدأ ظهور المذاهب الفقهية التي كانت تعتمد إمامة عالم معين يتبعه تلاميذ يشرحون كتبه ويتداولون دروسه ويطبقون فقهه في القضاء وغيره، وبعدها ظهرت المذاهب العقدية التي تجتهد في تفسير نصوص الإيمان.

— 4 —

لقد كانت المذاهب الفقهية والعقدية والسياسية في التاريخ العربي والإسلامي بمثابة الأحزاب السياسية شكلاً والفكرية فعلاً، سواء كانت من الأحزاب الثائرة علىٰ السلطة، أو

---

(1) انظر كتاب: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد الملطي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، 1388هـ 1968م.

الأحزاب التي تحتاجها السلطات الحاكمة التي انفردت بالسلطة والمال على ذريتها من دون المسلمين، هذه السلطات الحاكمة تحتاج للمذاهب الحزبية لإكمال دائرة ولايتها على الرعية أولاً، ولمنع ظهور مذاهب فقهية أو عقدية معارضة ثانياً، خشية أن تكسب تلك المذاهب عواطف الناس أو تأييدهم وتتحول إلى حركات اجتماعية ثم سياسية ثم ثورية، فكانت الدعوة إلى إغلاق باب الاجتهاد العقدي والفقهي بعد أن أغلق باب الاجتهاد السياسي من قبل.

هذه هي الظروف التي أغلق على أساسها باب الاجتهاد السياسي أولاً، ثم أغلق باب الاجتهاد العقدي ثانياً، ثم أغلق باب الاجتهاد الفقهي ثالثاً، ولذلك بنيت عقلية المذاهب المصرح لها بالتعليم والتدريس والقضاء والمناصب الرسمية، على التقييد بالمذاهب الفقهية والعقدية التي لا تعارض الدولة أولاً، وتحارب الاجتهادات التي تعارض الدولة ثانياً، أي كان من شروط عملها أن تعلم الفقه الثابت، وتعلم العقائد السلمية أو الهادئة، وتمنع الفقه والعقائد المعارضة، فاضطرت إلى أن تحارب شرعية الاختلاف الفكري بين المسلمين، أي أن عقلية تشكيل الأحزاب الإسلامية الأولى لم يسمح لها أن تمارس الشورى مع الأحزاب الإسلامية الأخرى وبالأخص المعارضة للأسر المتغلبة، وبذلك مارست الأحزاب الإسلامية الأولى الاستبداد الفقهي والعقدي مع الأحزاب الإسلامية الأخرى، دون أن تكون هي صاحبة القرار في ذلك، لا في إغلاق باب الاجتهاد ولا في رفض شرعية الاختلاف بين الاجتهادات الإسلامية، ومظاهر ممارستها للاستبداد الفقهي أو العقدي أو السياسي هو انفرادها في العمل الفكري الفقهي والعقدي المعلن والرسمي.

— 5 —

هذا الإرث التراثي في الاستبداد الفكري ورثته الحركات العربية والأحزاب الإسلامية في رفض شرعية الاختلاف بين المسلمين، والعمل دائماً بانفراد، أي أن الاستبداد بالرأي أصبح هو الأصل في العمل الإسلامي، وأصبح الحوار والشورى في الوصول إلى الرأي الجماعي هو الشذوذ، وأصبح العمل الإسلامي قائم على الفردية سواء كان في السياسة أو في الفكر، وأصبح التفكير أو العمل الجماعي الذي يهدي إليه القرآن الكريم وبيانه النبوي وكأنه

مخالف للشرع والعقل، طالما أن العقل تبع للشرع، والشرع هنا هو الاجتهاد الفقهي المنفرد وليس الإسلام نفسه، وإذا ما حاور مسلم أخاً له حاوره ليغلبه، وإذا تشاورت مذاهب أو أحزاب إسلامية مع بعضها، فمن أجل كسبها لجانبها فقط.

إن الصورة التي يمارس فيها الاستبداد الفكري علىٰ أنه تدين أو عبادة هي الصورة التي ورثتها الأجيال الإسلامية المعاصرة عن تراثها، وهي الأرضية نفسها التي تمارس فيها الأحزاب الإسلامية المعاصرة استبدادها الفكري مع أعضاء الحزب علىٰ أنه تدين وعبادة، فالعمل الحزبي المستبد لا يختلف عن علاقة الشيخ والمريد في الطرق الصوفية، أي أن الأحزاب الإسلامية والمذاهب الفقهية والعقدية التاريخية تقوم علىٰ البنية نفسها الفكرية والتنظيمية في عملها وتربيتها، وإن اختلفت في الأشكال والمظاهر فقط، وكأن عدوىٰ الاستبداد انتقلت من المذاهب التراثية إلىٰ الحركات والأحزاب الإسلامية المعاصرة، لذلك يمارس الخطاب الحزبي الإسلامي المعاصر خطاب الفرق الإسلامية التاريخية، في عدم احترامه للاجتهاد الحزبي الآخر، ويرفض شرعية الاختلاف معها في الاجتهاد، ولا ينظر إلىٰ الاجتهادات الأخرىٰ إلَّا علىٰ أنها مخالفة للصواب، أو خروجاً عن الحق، أو نكوثاً عن الصراط المستقيم، وغيرها من المصطلحات التي تداولتها كتب الفرق والملل والنحل التاريخية من قبل.

ولا يبدو العمل الحزبي الإسلامي اليوم إلَّا تنافساً بين متصارعين، أو قطيعة بين متحاربين، أو تشدداً وقسوة بين متعادين، ولا تبث الأحزاب الإسلامية المعاصرة بين أفرادها إلَّا الكره لأفكار الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ، كما لو كانت الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ جزءاً من الواقع الذي يسعىٰ الحزب لتغييره وإصلاحه أو القضاء عليه، وهذا يكرس الاستبداد الفكري في الأمة، ويحول دون بناء الشخصية الإسلامية القوية، لأن الشخصية الحقيقية في الحزب أو المذهب أو الطريقة هي شخصية الشيخ المؤسس أو الأمير، والحزب أو المذهب هو امتداد فكري وجغرافي لفكره، فالحزب المستبد شخص واحد يجري تكبيره بعدد الأشخاص الذين يسحقون وجودهم لتحمل صورته وفكره وعقله وعظمته.

— 6 —

إن النفسية التي تبثها الأحزاب الإسلامية بين أعضائها في كره المسلمين الآخرين الذين لا ينخرطون في العمل الحزبي معهم، أو في عمل حزبي آخر، هي أشد خطراً من العقلية المغلقة والمستبدة، لأن الأمر لا يتوقف علىٰ رفض شرعية الاختلاف الفكري وإنما تبادل الكره والحقد بين العاملين لنفس الأهداف في النهضة والتغيير، أو في تخوين العاملين في مقاومة المحتل ثقافياً أو مادياً، أو في تكفير المسلمين الآخرين الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر علىٰ منهج السلف الصالح في القرنين الأول والثاني للهجرة.

إن ظاهرة الاستبداد الحزبي الإسلامي هي ضحية الاستبداد الفكري التاريخي، أي أن الأرضية التي يقف عليها الاستبداد الحزبي اليوم هي الأرضية نفسها التي يقف عليها الاستبداد المذهبي التراثي، بدليل اتباعه المنهجية التراثية في تربية أعضائه، في تلقين أعضائه أفكاره مثل المذاهب الفقهية والطرق الصوفية، والحجة واحدة وهي أن الخلاص محصور في فكر هذا المذهب أو الحزب أو الطريقة الصوفية، وبدليل حرص كل واحدة منها علىٰ إيجاد مرجعية فكرية إسلامية واحدة، ودعواها أن عبادة الله تعالىٰ وتحقيق مرضاته محصورة في اتباع هذه البنية الفكرية الإسلامية، وهي في الحقيقة بنية فكرية إسلامية من اجتهاد وفكر مؤسس الحزب أو إمام المذهب أو شيخ الطريقة، فهو المؤسس والمرشد والمفكر والمعلم والمجتهد والقائد المطلق، الذي طاعته واجبة ومعارضته معصية.

— 7 —

في الاستبداد الحزبي الإسلامي يكون الإسلام هو المرجعية، ولكن باجتهاد الشيخ المؤسس، الذي يستنبط منه المرجعية الفكرية القيادية، وبالتالي تعود المرجعية إلىٰ الشيخ المفكر، ويكون العضو الحزبي ملزماً بالتبعية الفكرية والإدارية والتنظيمية للشيخ المفكر، ولا يختلف عن المريد مع شيخه الصوفي، الذي يمثل المرجعية الدينية للمريد، وإمام المذهب الذي يمثل المرجعية الفكرية للمذهبي، وبذلك تحل في العضو الحزبي روح التلقي وليس

النقد، وروح التقليد وليس الاجتهاد، وروح الطاعة العمياء وليس التفكير، وروح التبعية في العمل وليس القدرة على البناء، لأن دخول الحزب أو المذهب أو الطريقة الصوفية يتم بإعلانه البيعة أو القسم أو العهد على طاعة الأمير أو الإمام أو الشيخ، وعلى أن هذه الطاعة هي عبادة لله تعالى، كما لو كان قائد الحزب أو الشيخ أو الإمام هو ولي الأمر الشرعي، وأمير الحزب أو إمام المذهب أو شيخ الطريقة يعامل أعضاءه ومريديه كما لو كان أميراً شرعياً منتخباً بولاية شرعية صحيحة.

— 8 —

إن بناء الشخصية الحزبية أو الشخصية الصوفية أو الشخصية المذهبية على شخصية الأمير أو الإمام أو الشيخ يوجد شخصية حزبية ضعيفة في مواجهة التحديات الجديدة، وسلبية في تعاملها مع الأحداث المستجدة، لأنها تنتظر دائماً رأي الأمير أو الشيخ أو الإمام، حتى تكاد تكون شخصية الحزبي شخصية مصغرة بنسبة عكسية مع شخصية الأمير المكبرة، وتصبح شخصية مريضة بداء الانتظار لمعرفة موقف الحزب من الحدث أو المسألة، وهذا يؤدي في النهاية إلى أن شخصية الحزبي أو المذهبي أو المريد شخصية مقيدة فكرياً، وعاجزة عن الإبداع الفكري، لأن القيادة قد أنجزت كل شيء في الفكر أو الفقه أو الذكر، وهي التي ستنجز الأهداف الكبيرة، وما على المريد أو الحزبي أو المذهبي إلَّا التقيد بموقف حزبه، حتى يضمن وحدة حزبه أو مذهبه أو طريقته.

إن الشخصية القوية في الحزب أو المذهب أو الطريقة الصوفية، هي شخصية الأمير أو الإمام أو الشيخ، التي تهيمن على سير الحزب والجماعة، كما تهيمن شخصية الشيخ على حلقة الذكر، وبالتالي لا تملك شخصية الأمير الحزبي إلَّا أن تكون مستبدة، حتى لو لم يكن الأمير قوياً وقادراً على الانفراد والاستبداد، طالما أن الهيكل التنظيمي للحزب جعل القيادة فردية، وجعل المرجعية الفكرية واحدة، وشرعية الاختلاف مرفوضة، داخل الحزب أو خارجه.

إن احتفاظ الحزب ببنية فكرية مغلقة هو السبب الرئيس في تكريس الاستبداد الحزبي،

فهو لا يختلف عن احتفاظ أي مذهب ببنية أحكام فقهية جاهزة، ولا يختلف عن احتفاظ أي طريقة صوفية بالورد الحزبي الواحد للذكر، وهذا يؤدي إلىٰ ركود معرفي وإلىٰ تعطيل كافة القدرات العقلية النشيطة والذكية داخل الحزب، حتىٰ إذا ما فكرت أو اجتهدت وأعلنت عن رأيها لم تجد نفسها إلَّا خارج الحزب أو المذهب أو الطريقة، وعيب ذاك الحزبي المبعد أنه أراد أن يشارك حزبه في المرجعية الفكرية، أو في تحليل أوضاع مستجدة بتفكير لا يوافق عقلية الشيخ، وبذلك تتحول البنية الفكرية المغلقة للحزب والمذهب إلىٰ بنية فكرية مستبدة في تنظيمها وعملها.

ـ 9 ـ

إن البناء التنظيمي للحزب أو للمذهب أو للطريقة الصوفية الذي لا يفعل التفكير الحقيقي ولا ينتج المجتهدين المستقلين هو بناء تنظيمي للاستبداد، وإن المفاهيم الحزبية والمذهبية التي تقيد العبادة العلمية علىٰ بنية واحدة من الأفكار هي مفاهيم استبدادية، فالبناء التنظيمي يبني الاستبداد إذا منع العضو الحزبي من الاعتراض الحقيقي علىٰ شيخ الحزب واجتهاده، والمفاهيم الحزبية التي تبني شخصية حزبية مغلقة هي مفاهيم استبدادية، لأنها تسحق العضو الحزبي عن العمل الفكري الحر، وتقيده بالتبعية للرأي المنفرد فقط، هذا الاستبداد التنظيمي وفي المفاهيم الحزبية المغلقة لا يؤول إلَّا إلىٰ الفرقة والتشتت، أي أن العمل الحزبي المغلق والمستبد آفة اجتماعية.

إن القيادة الفردية الحزبية التي تسربت من القيادة السياسية بعد الخلافة الراشدة، هي التي تتحمل مسؤولية العجز عن الإنجاز في العمل الإسلامي، ولا يشفع لها حملها ودعوتها للشعارات الكبيرة، التي تتعاطف مع مصائب المسلمين وتناصر قضاياهم، إن الاستبداد مرض تاريخي تراثي يجب التخلص منه، ولا يجوز القبول به حتىٰ لو كانت الأهداف المعلنة نبيلة، فالاستبداد والانفراد في الرأي الصواب والانفراد في البنية الفكرية الاجتهادية لا يؤدي إلىٰ نهضة صحيحة.

— 10 —

إن المطلوب من المدارس العقدية والمذاهب الفقهية والطرق الصوفية والأحزاب الإسلامية والتي تعاني من الاستبداد السياسي أكثر من غيرها، أن تعمل لمحاربة الاستبداد داخل حركتها، وأن تكون دعوتها إلىٰ العقل صادقة ووفية دون حصر التفكير العقلي علىٰ معنىٰ وحيد، طالما أن الغاية هي النتيجة العقلية الصائبة بمعيار النتيجة العملية الصالحة، وأن تعمل علىٰ كسر كل المعوقات التي تمنع العضو الحزبي أو المريد الصوفي أو المذهبي من النظر في البنية الفكرية التي يقوم عليها مذهبه أو حزبه أو طريقته، وأن يجتهد في تطويرها إلىٰ الأحسن، وأن يكون له الحق في إضافة معان جديدة علىٰ بنية المعاني والأفكار الذي أقامها المؤسس، دون وصاية من مسؤول ولا رقابة من شيخ ولا إرهاب من طرد أو تخويف من معصية.

إن المذهبية المغلقة والمنهجية التراثية والحزبية المستبدة قد أنهكت قوىٰ الأمة كثيراً، والفرصة اليوم كبيرة أمام شباب المسلمين أن يبدأوا عهداً جديداً من التفاعل المعرفي والعلمي مع الإسلام، وإنشاء حداثة إسلامية مبدعة تقوم علىٰ تجديد الإنسان قبل تجديد الإيمان، وصحوة الاجتهاد قبل صحوة العباد، وإيجاد الحركة الإسلامية المفتوحة لجماهير المسلمين دون قيد ولا شرط، ودون وصاية من مفكر مبدع ولا شيخ واصل ولا إمام معظم، وإنما من شباب يدرك المخاطر، ويساهم بوعيه قبل فعله، حريص علىٰ إظهار اجتهاد أخيه المسلم قبل اجتهاده، ويسعىٰ إلىٰ فهم غيره قبل أن يدعو غيره إلىٰ فهمه، وحريص علىٰ إقامة علاقات الأخوة في الدين واحترام حقوقها الشرعية قبل تطبيق حقوق الاختلاف المذهبي أو الحزبي، فإذا وافق أحد علىٰ هذه المبادئ أو بعضٍ منها، فعليه أن يسعىٰ بكل جهده لجعلها عملاً صالحاً، وسلوكاً اجتماعياً واسعاً ومتوسعاً مع الأيام، ويتجنب الاستبداد في أسرته ومع أصدقائه وإخوانه ومجتمعه وحزبه ومذهبه وطريقته وجمعيته، فالاستبداد سبب كل مرض، وآفة كل داء.